

في محاضرة نظمها

المركز العربي للدراسات

الأمنية والتدريب عن:

«أمن الحدود» في نواكشوط

مثل هذا الموضوع هو التبصير بإفاقه وإبعاده ودلالاته المختلفة وانعكاسات هذا الموضوع على الأمن الداخلي والاستقرار في الوطن العربي، وهو إن كان يشغل حيزاً من اهتمامات المسؤولين في موريتانيا فإنه يشغل أيضاً نفس الحيز في اهتمامات المسؤولين في كل أنحاء الوطن العربي. وأضاف بأن المركز هو المؤسسة العربية العلمية المشتركة في الميدان الأمني، وهو يخص كل الأجهزة الأمنية في الدول العربية، وتسهم فيه كل الدول العربية، سواء الإسهام العلمي عن طريق الجهد العلمي الذي يقدم فيه أو عن طريق الاستفادة من برامجه المختلفة، أو عن طريق التمويل المشترك في ميزانية المركز. أو عن طريق الجهد الإداري والتنظيمي في مقر المركز. فهو بالفعل «مؤسسة عربية علمية مشتركة». وقال: بأن موضوع هذه المحاضرة من المواضيع التي تشغلنا جميعاً مشيراً إلى أننا كرجال أمن نهمنا الحدود الطبيعية التي تحدد معالم الدولة والسيادة، ولكن هناك أيضاً جانباً أبعد وأوسع في الاهتمامات والدلالات على أمن البلد، وهو الميدان الثقافي وهذا الميدان يصعب فيه وضع معالم محددة للحدود. لكن ثقافتنا نحن كأمة عربية إسلامية، متصلة بالثقافات الأخرى، وهي ثقافة حية تتفاعل مع الثقافات الأخرى، تأخذ وتعطي

بالحضور، وقال: إن انعقاد هذه المحاضرة يتدرج في نطاق المساعي الحميدة التي ما فتىء المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ببذلها في سبيل إرساء دعائم الأمن العربي وتوطيد أسس الاستقرار والسلام في الاقطار العربية. وقد دأب المركز على طرح جميع القضايا الأمنية وسير حيثياتها وإبعادها واستقصاء عواملها ومؤثراتها.

وأضاف بأن عنوان المحاضرة ينضوي في صميم انشغالات المركز تطبيقاً لمقررات الاستراتيجية الأمنية العربية المعتمدة من قبل مجلس وزراء الداخلية العرب في دور انعقاده الثاني ببغداد.

واكد في ختام كلمته على أهمية هذا الموضوع الذي يتناول «أمن الحدود».

والقى الدكتور فاروق بن عبدالرحمن مراد رئيس المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب كلمة أوضح فيها أن موضوع المحاضرة يمثل إحدى المسائل الهامة التي تشغل بال رجال الأمن في الدول العربية، وفي أي مكان في العالم، وقال:

إن غاية المركز وأيضاً وزارة الداخلية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية من طرح



اللواء نشات عثمان

كتب: عرسان عبداللطيف

ضمن الموسم الثقافي السابع نظم المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب المحاضرة العلمية الثامنة في العاصمة الموريتانية نواكشوط يوم السابع من جمادى الآخرة ١٤١٠هـ «الموافق ٤ يناير ١٩٨٩م» وموضوعها: «أمن الحدود».

وفي بداية المحاضرة، القى الأستاذ محمد بن سيدي محمد ممثلًا عن وزارة الداخلية الموريتانية كلمة رحب فيها

عوامل الجذب

وفي موضوع آخر.. تحدث المحاضر عن الهجرة والاستيطان كظاهرة ترتبط بالحدود الدولية.. وقدم في هذا الخصوص تعريفاً للهجرة وأسبابها والمقصود بالهجرة المشروعة والهجرة غير المشروعة.. وفي حديثه عن مشكلة الهجرة في الجمهورية الإسلامية الموريتانية أوضح أن عدداً ليس بالقليل من أبناء الدول الأفريقية المجاورة يقومون بالهجرة الى موريتانيا بهدف العمل والاقامة والتوطين.

ومن العوامل التي تجذب المهاجرين من هذه الدول الى اختيار موريتانيا هو وجود فرصة متاحة للعمل نتيجة لوجود الشركات الخاصة بإنتاج المعادن والثروة السمكية إضافة الى أن افتقار موريتانيا الى الأيدي العاملة يعد عاملاً يجذب مواطني الدول المجاورة للهجرة إليها، كما أن من العوامل الجاذبة، أن مواطني دول غرب أفريقيا ينتقلون بين هذه الدول دون اشتراط الحصول على تأشيرات للدخول، وإنما يكفي بالبطاقات الشخصية فقط.

عبء على الدولة

واستعرض المحاضر الآثار السلبية المترتبة على الهجرة الى موريتانيا فقال: إن المواطن الموريتاني مسالم بطبعه، له عاداته وتقاليده العربية، والهجرة تؤدي الى دخول جنسيات أخرى ذات عادات وتقاليده مختلفة مما يؤدي الى الاخلال بالتكوين الاجتماعي والسلوكي للمجتمع الموريتاني، كما أن غالبية المهاجرين الى موريتانيا هم من الفقراء وذوي الحاجة، الأمر الذي قد يؤدي الى ارتكابهم لبعض الجرائم مثل السرقة للحصول على قوت يومهم. وقد أصبح أغلب المهاجرين يشكل عبئاً على

اهتمام عربي مشارك بتأمين الحدود والمطارات والموانئ العربية

الدولية.. وبين الكيفية التي يمكن بها السيطرة على حدود الدولة وإحكام الرقابة عليها.. ففي حديثه عن الحدود من وجهة نظر القانون الدولي العام أشار الى أن عدم وضوح الحدود الفاصلة بين أقاليم الدول قد يؤدي الى توتر العلاقات بينها وقد يؤدي بالتالي الى نشوء نزاعات مسلحة على الحدود.

ويعد أن تحدث عن تاريخ الحدود الدولية وطريقة رسمها، قدم عرضاً لمشكلات الحدود الأفريقية فأوضح أن الحدود السياسية في القارة الأفريقية تمثل أمراً هاماً من الناحية القانونية لأن الدول الأفريقية تتعدد فيها التشريعات بحكم الاستعمار الذي تعرضت له، فالبعض منها يستند في تشريعاته على القانون الفرنسي والبعض الآخر يركز على تشريعات انجلوسكسونية والبعض الثالث يستند الى تشريع إسباني ومن هنا تنشأ الخطورة القانونية للحدود الأفريقية.



الإسلام محمد بن سيدي محمد

وتضع بصماتها على الثقافات الأخرى.. وأضاف بأن الإسلام دين لكل البشرية، ولم يحدث في تاريخ العرب أن عزلوا أنفسهم عن الآخرين وهذا هو مكنم التحدي في عالم تتصارع فيه الثقافات وتتغلب فيه ثقافات كبرى على ثقافات صغرى.

ثملقى المحاضرة اللواء الدكتور نشأت عثمان الهلالي الذي استهلها بالتأكيد على أن جميع الدول تسعى الى تأمين حدودها المختلفة ضد أية أخطار يمكن أن تتعرض لها كالتمسك والتخريب.. فحدود الدولة هي خط الدفاع الأساسي ضد أية محاولات تهدف للتيل عن أمن الدولة وسلامتها.

إحكام الرقابة

قدم المحاضر تعريفاً بالحدود الدولية.. وتحدث عن الهجرة والاستيطان كظاهرة ترتبط بالحدود الدولية، وأورد نماذج للأفعال غير المشروعة التي تقع عبر الحدود

الدولة، فالمهاجر والمستوطن يحتاج الى خدمات مختلفة كالتعليم والاسكان والرعاية الصحية وتوفير المورد الغذائي، وكل هذه أمور تتحملها الدولة ولبناء موريتانيا اول بتقديم هذه الخدمات لهم.. ثم تحدث المحاضر عن مخاطر الهجرة والتي من بينها امكانية نشوء تكتلات من المهاجرين الامر الذي قد يؤدي الى نتائج سياسية لا يستهان بها. كما أن المهاجر من الصعب أن يكون لديه انتماء الى الدولة التي هاجر اليها ومن ثم فهو يسعى لتحقيق مصلحته الخاصة وتحقيق أكبر قدر من المكاسب المادية، ويكون ذلك بالطبع على حساب الدولة التي يهاجر اليها. كما أن الهجرة قد تؤثر احياناً على المظهر العام للمدن. وحياناً يلجأ المهاجرون الى الإقامة في الخيام في بعض الطرق العامة الامر الذي يؤثر على جمال المدينة بالإضافة الى إهمال المهاجر لعنصر العناية بالنظافة مما يؤدي الى تشويه صورة المدينة.

انعاط اجرامية

وأضاف بأن الظروف الاقتصادية السيئة قد تدفع ببعض الافراد الى ترك موطنهم الاصلي والدخول بطريقة غير قانونية الى دولة أخرى تكون ظروفها الاقتصادية جيدة وذلك بهدف البحث عن العمل. وغالباً ما يكون ذلك بدون الحصول على تأشيرة الدخول أو تصريح العمل، وهؤلاء الافراد المهاجرين من المتوقع دأتماً ارتكابهم لانعاط اجرامية متعددة كانتهاك قوانين جوازات السفر والتأشيرات أو تزوير الوثائق والعبور غير القانوني والسروقات وجرائم أخرى..

لكن المحاضر أشار الى أنه من الممكن أن تكون للهجرة آثار إيجابية طالما توفرت الشروط المطلوبة.. ثم قدم نماذج للانعاط

○ الجرائم الواقعة

عبر الحدود الدولية

تقتضي الضبط

والاجراءات

القانونية

غير المشروعة التي تقع عبر الحدود الدولية وقسم هذه الجرائم والأفعال الى جرائم تتعلق بحركة الاشخاص عند الحدود وأخرى تتعلق بحركة البضائع وما في حكمها. وأخرى تتعلق بحركة وسائل النقل والمواصلات عند الحدود.

اهتمام عربي مشترك

وأوضح المحاضر أن تأمين حدود الدولة تأميناً جيداً وفعالاً ومؤثراً.. يسهم في تحقيق الامن القومي للدولة، ثم استعرض أهداف تأمين حدود الدولة، ومهام القوات المكلفة بتأمين حدود الدولة، والمبادئ الأساسية التي يجب مراعاتها في تأمين الحدود. والقوات اللازمة والمعدات لتحقيق هذا الغرض. وانتقل في ختام محاضراته للحديث عن الاهتمام العربي المشترك بتأمين الحدود والمطارات والموانئ في الدول العربية فأوضح أن الأجهزة الأمنية في الدول العربية اهتمت بمسألة تأمين حدودها ومطاراتها وموانئها. وأشار في هذا الصدد الى عقد مؤتمرين سنة ١٩٨٦م و

١٩٨٨م للمستولين عن أمن الحدود والمطارات والموانئ في الدول العربية وذلك في إطار الامانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب وقد انتهى كل من الاجتماعيين بإصدار توصيات هامة في هذا المجال من بينها دعوة المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض الى تضمين برنامج عمله تنظيم دورات تدريبية للعاملين في أجهزة أمن الحدود لرفع مستوى ادائهم.. وكذلك دعوة المركز الى تضمين برنامج عمله دورات تدريبية للعاملين في أجهزة أمن المطارات لرفع مستوى ادائهم، كما أشار الى بعض التوصيات الأخرى التي تتضمن الطلب من المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب تضمين برنامج عمله إجراء دراسة حول الاساليب والوسائل اللازمة لمكافحة اختطاف الطائرات وعقد ندوة لبحث هذا الموضوع. إضافة الى تنظيم دورات تدريبية للعاملين في أجهزة أمن الحدود والموانئ لرفع مستوى ادائهم، واختتم اللواء الدكتور نشأت الهلالي محاضراته بالتأكيد على أن السلطات المختصة في الدولة يجب عليها أن تقوم بالاجراءات اللازمة لضمان عدم وجود متسلبين اخترقوا حدود الدولة خلصة دون ضبطهم ويتم ذلك عن طريق فرض الرقابة على الأجانب في الدولة والتأكد من حوزتهم لتراخيص تسمح لهم بالاقامة في الدولة أو أنهم.. يحملون تصاريح تجيز لهم العمل في البلاد وباختصار يتم التأكد من أن وجودهم في إقليم الدولة يتسم بالمشروعية.. وفي ختام المحاضرة التي استجع اليها عدد كبير من العاملين في الأجهزة الأمنية والمعنية في الجمهورية الاسلامية الموريتانية بدأت المناقشات فأجاب المحاضر على أسئلة الحضور.